ليبيا

عندما أطلقت
الميليشيات النار
على المتظاهرين

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2013

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2013

رقم الوثيقة: MDE19/012/2013
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: متظاهرون يسيرون في مظاهرة في طرابلس للمطالبة بخروج الميليشيات من المدينة، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 ©REUTERS/Ismail Zitouny

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

مقدمة 5

إطلاق النار بشكل متهور..... 8

الاعتداءات على مخيم النازحين داخلياً..... 11

عمليات الاختطاف 13

التحقيقات..... 15

الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن 16

مقدمة

"رأيتُ ستة أشخاص يُقتلون أمامي، بينهم رجل شُطر نصفين، وامرأة بُتر وجهها"

رجل يبلغ من العمر 32 عاماً، وأُصيب في مظاهرة يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013

شهدت العاصمة الليبية طرابلس، يومي 15 و16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أعلى مستويات العنف منذ انتهاء النزاع في البلاد عام 2011، وذلك عندما أطلقت الميليشيات النار على مئات من المتظاهرين السلميين كانوا يطالبون بخروج الميليشيات من المدينة. وكان المتظاهرون قد استشاطوا غضباً من تقاعس الحكومة عن نزع سلاح الميليشيات وإعادة بناء جهاز الشرطة والجيش الوطني، فخرجوا إلى الشوارع لمواجهة أولئك الذين يعتبرونهم مسؤولين عن استمرار انعدام القانون في المدينة. وكانت المظاهرة سلمية، ولكن المتظاهرين قُوبلوا بعنف يتسم بالتهور من جانب أفراد الميليشيات، الذين أطلقوا النار على المتظاهرين باستخدام أسلحة ثقيلة وبنادق هجومية. وفي الساعات التي أعقبت إطلاق النار، عمَّت الفوضى طرابلس بعد أن تحولت المظاهرة إلى اشتباكات مسلحة. وبدأت المستشفيات تناشد المواطنين التبرع بالدم، وأخذت سيارات الإسعاف تنقل المصابين إلى المستشفيات بصعوبة، بينما تدفق الأهالي على المستشفيات للبحث عن ذويهم. وقد أعاد هذا المشهد إلى أذهان الكثيرين ذكريات النزاع في عام 2011. وقد لقي 43 شخصاً مصرعهم كما أُصيب 460 شخصاً آخرين خلال المظاهرة والاشتباكات اللاحقة. وتزايد عدد القتلى في الأيام التالية، حيث استمرت الميليشيات في القتال.

وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات الليبية أن تفي بوعدها في إجراء تحقيق بخصوص مقتل 43 شخصاً خلال المظاهرة السلمية يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 وما أعقبها من اشتباكات في حي غرغور، وهو أحد أحياء طرابلس. ويجب محاسبة من ارتكبوا أعمال القتل. كما يجب إجراء تحقيق مستقل ونزيه بخصوص الهجمات على مخيم للنازحين داخليا من أهالي تاورغاء وغيرها من أحداث العنف التي وقعت في طرابلس يوم 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

وقد قام مندوبون من منظمة العفو الدولية، يوم 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بزيارة أربع مستشفيات وجمع 21 شهادة من شهود عيان كانوا قد أُصيبوا خلال المظاهرة السلمية وما أعقبها من اشتباكات في منطقة غرغور في اليوم السابق.

كما أجرى مندوبو المنظمة مقابلات مع صحفيين ونشطاء في مجال حقوق الإنسان كانوا متواجدين في المظاهرة أو في المستشفيات في يوم الأحداث، وكذلك مع أطباء وموظفين من الطاقم الطبي في كل من مستشفى شارع الزاوية، ومستشفى الحوادث أبو سليم، ومركز طرابلس الطبي، ومستشفى الخضراء، وهي المستشفيات التي نُقل إليها المصابون والقتلى في يوم المظاهرة. وبالإضافة إلى ذلك، زار مندوبو المنظمة المشرحة في مستشفى الزاوية وتحدثوا مع بعض أهالي الضحايا.

وتتفق جميع الشهادات، على مايبدو، في وصف ما حدث في ذلك اليوم. ففي 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بدأ عدة مئات من المتظاهرين في التجمع في ميدان أبو هريدة في طرابلس، أمام مسجد القدس، في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، في مظاهرة نظمها مجلس طرابلس المحلي. وكان كثيرون من هؤلاء قد وصلوا بعد الانتهاء من صلاة الجمعة في مسجد القدس، وكانوا يرتدون الملابس التقليدية. وتشير المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية مع شهود عيان، وبينهم صحفيون ومصابون من المتظاهرين، إلى أن المظاهرة كانت تضم أطفالاً ونساءً وكهولاً.

وفي حوالي الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، بدأ المتظاهرون في السير باتجاه منطقة غرغور، وهي منطقة في العاصمة سيطرت فيها ميليشيات مصراتة على عدد من "الفيلات" الخاصة بمسؤولين سابقين في نظام القذافي، وذلك بعد انتهاء النزاع في عام 2011، ثم حولتها إلى مقار لها. وبالرغم من أن هذه الميليشيات تعمل بشكل مستقل، فإنها تابعة للحكومة إسمياً، ويتلقى أفرادها رواتب شهرية.

وكان المتظاهرون يطالبون بخروج الميليشيات من طرابلس وبعودة قوات الشرطة والجيش الوطني إلى الشوارع لحفظ القانون والنظام. وكانت المظاهرة، التي حصل منظموها على تصريح من وزارة الداخلية، قد نُظمت احتجاجاً على الاشتباكات العنيفة التي وقعت في العاصمة بين ميليشيات مصراتة وميليشيات طرابلس يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وقد وقعت هذه الاشتباكات في عدد من المناطق الحضرية في العاصمة، واستمرت قرابة خمس ساعات، واستُخدمت فيها أسلحة ثقيلة، من بينها صواريخ من طراز "غراد"، وأسلحة آلية، وأسلحة مضادة للطائرات. وكانت هذه الاشتباكات من أشد الاشتباكات التي وقعت منذ نهاية النزاع في عام 2011.

وفي بيان صحفي، صدر يوم 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، قالت وزارة الداخلية إن عدداً من ضباط الشرطة كانوا متواجدين في المظاهرة وساروا مع المتظاهرين ووثقوا الواقعة. ومع ذلك، تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن قوات الشرطة تقاعست، رغم وجودها، عن توفير الحماية للمتظاهرين والتدخل عندما بدأ إطلاق النار عليهم. وكان منظموا المظاهرة قد حصلوا على تصريح من وزارة الداخلية قبل أسبوع من يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013. ولكن بالرغم من هذا الإشعار المسبق، فإن السلطات قد تقاعست، على ما يبدو، عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المتظاهرين عندما بدأوا في السير نحو مقار الميليشيات في منطقة غرغور.

وقال شهود عيان لمنظمة العفو الدولية إن عدداً قليلاً من سيارات الشرطة كان متمركزاً في موقع التجمع، وإن أفراد الشرطة فيها كانوا مكلفين بتسيير حركة المرور. وأضاف الشهود إن معظم سيارات الشرطة ظلت في مكانها عندما بدأ الحشد في السير نحو منطقة غرغور. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن الشرطة قد تقاعست عن اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية الجمع، بالرغم من أن احتمال اندلاع العنف كان كبيراً بالنظر إلى سوابق تلك الميليشيات. ويُذكر أنه في حالة وجود احتمال كبير لاندلاع العنف، فإنه تقع على عاتق الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون مسؤولية التواصل مع منظمي المظاهرات للتوصل إلى سبل لتخفيف التوتر وتجنب المواجهات غير الضرورية.

وعندما وصل المتظاهرون إلى منطقة غرغور، في حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر، بدأ أفراد الميليشيات أول الأمر في إطلاق النار في الهواء لتفريق الحشد، ثم بدأوا فوراً في إطلاق النار على المتظاهرين، باستخدام أسلحة خفيفة وثقيلة، من بينها البنادق والأسلحة الآلية المضادة للطائرات والقذائف الصاروخية (آر بي جي). وقد أفاد عدد من الأطباء والممرضين في مستشفيات طرابلس بأن الأعيرة النارية من أسلحة خفيفة وثقيلة كانت السبب في الوفاة والإصابة لدى معظم الضحايا، بينما عانى عدد قليل من الضحايا من إصابات بشظايا. وذكر الأطباء أن من نُقلوا إلى المستشفيات حتى حوالي الساعة الرابعة والنصف فجراً كانوا مصابين بجروح في مختلف أجزاء الجسم، بما في ذلك الصدر والرأس والبطن والأطراف السفلى، مما يشير إلى أنها نجمت عن إطلاق النار بشكل عشوائي ومتهور.

وقال معظم الأشخاص الذين التقى بهم مندوبو منظمة العفو الدولية إن بحلول الساعة الرابعة والنصف عصراً، كانت المظاهرة قد بدأت تتحول إلى اشتباكات مسلحة. فبعد أن أطلقت الميليشيات النار على المتظاهرين السلميين، ذهب بعض المتظاهرين إلى بيوتهم وأحضروا اسلحتهم وعادوا للتقاتل مع أفراد الميليشيات، حسبما قيل. وقد انضم إلى هؤلاء عدد من سكان المنطقة، الذين شعروا بأنهم في حاجة لحماية بيوتهم، كما انضم إليهم عدد من أفراد أجهزة الأمن الحكومية كانوا يتصرفون بصفتهم الشخصية. وفي الوقت نفسه، استمر وصول متظاهرين عزل حتى حوالي الساعة السابعة مساءً، وأصيب كثيرون منهم خلال الاشتباكات. وفي وقت لاحق من مساء اليوم نفسه، كانت ميليشيات من طرابلس تشارك أيضاً في الاشتباكات، التي انتهت حوالي الرابعة من فجر اليوم التالي. ولم تتضح بعد هوية الذين شاركوا بالفعل في الاشتباكات اللاحقة، ولكن ما حدث يبين أن ليبيا في أمس الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن، وإلى برنامج شامل لنزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها، وذلك بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان.

إطلاق النار بشكل متهور

تفيد المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية إلى أنه كان في عداد المصابين في أحداث العنف ما لا يقل عن سيدة واحدة، وفتاة تبلغ من العمر 11 عاماً، وشابان يبلغ عمر كل منهما 16 عاماً، وإن كان عدد الأطفال أعلى من ذلك على الأرجح. وتطلبت حالات سبعة من المصابين على الأقل إجراء عمليات بتر لهم من جراء الإصابات التي لحقت بهم. وقد شُطر جسد رجل إلى نصفين إثر إصابته بقذائف أسلحة ثقيلة، بينما تمزق جسد سائق إحدى سيارات الإسعاف إلى أشلاء.

ومن بين المتظاهرين الذين شاركوا في المسيرة من مسجد القدس إلى منطقة غرغور متظاهر يُدعى **عبد الرحيم محمد**، ويبلغ من العمر 39 عاماً. وقد روى لمنظمة العفو الدولية ما رآه آنذاك، فقال:

"كانت هذه المظاهرة ضد الميليشيات والجرائم التي يرتكبونها أفرادها. كنا نحتج على عمليات الاختطاف والاشتباكات المسلحة. كانت المظاهرة بمبادرة من منظمات المجتمع المدني، ولم يكن فيها أي أحزاب سياسية."

"بمجرد أن وصلنا إلى غرغور، بدأ مسلحون متمركزون على الأرض في إطلاق النار في الهواء، ثم بدأوا يطلقون النار علينا بشكل عشوائي. وسرعان ما انضم إليهم أفراد ميليشيا آخرون كانوا يتمركزون على أسطح المباني القريبة. كانوا يستخدمون أنواعاً مختلفة من الأسلحة، من بينها أسلحة مضادة للطائرات ومدافع آر بي جي. وعندئذ، بدأ المتظاهرون في الصفوف الأمامية في التساقط. كنتُ في الخلف قليلاً أساعد أحد المصابين، عندما أُصبتُ في كاحل قدمي اليمنى بطلقة من [بندقية] كلاشنكوف".

وأشار عبد الرحيم محمد إلى تقاعس قوات الأمن عن حماية المتظاهرين، فقال لمنظمة العفو الدولية:

"كانت هناك سيارتان من سيارات الشرطة، وربما ثلاث، وكانت تقف عند التقاطع خلفنا، ولكن أفراد الشرطة كانوا مكلفين أساساً بتنظيم [حركة] المرور، ولم يأتوا معنا إلى غرغور".

وهناك متظاهر آخر يبلغ من العمر 51 عاماً، وأُجريت له عملية لبتر ساقه اليسرى من جراء الإصابة التي لحقت به خلال المظاهرة، وقد قال لمنظمة العفو الدولية:

"شاركت في المظاهرة بعد صلاة العصر مباشرةً، في حوالي الساعة الثالثة والنصف عصراً. وعندما وصلت إلى غرغور، رأيت أشخاصاً يطلقون النار من أعلى [المباني] ومن على الأرض. أُصبت بشظية في ساقي اليسرى، مما استدعى بترها. كان أكثر المتظاهرين من كبار السن الذين خرجوا لتوهم من المسجد بعد الصلاة. لم يكونوا مسلحين. ولم يكن معهم سوى أعلام بيضاء وأعلام الثورة وملصقات تعكس رسائل سلمية. كان أفراد الميليشيات منتشرين. في البداية أطلقوا النار في الهواء، ثم بدأوا يصوبون إلى أسفل لتفريق المتظاهرين. كانت الشرطة في الخلف ولم تفعل أي شيء لوقف إطلاق النار. وفي نقطة من الوقت، قررت أن أترك المظاهرة وأذهب إلى المستشفى لزيارة الذين أُصيبوا، ولكني أُصبت بشظية آر بي جي حينها".

أما **علاء عبد الحميد إبراهيم**، وهو طالب في كلية الطب يبلغ من العمر 20 عاماً، فأُصيب في كتفه الأيمن بينما كان يحاول الفرار من القتال في حوالي الساعة السابعة والنصف مساءً. وقد أُصيب من الخلف من رشاش آلي بطلقة

عيار 14.5 مليمتر، واخترقت الطلقة صدره. وقد روى ما حدث قائلاً:

" في حوالي الساعة الرابعة عصراً، غادرت منزلي في [منطقة] جنزور للانضمام إلى المظاهرة. استقليت الحافلة مع صديق ونزلنا عند " سوق الثلاثاء" حوالي الساعة الخامسة عصراً. ذهبنا للتظاهر احتجاجاً على إطلاق النار بشكل عشوائي على المتظاهرين. كانت المنطقة تمتلئ بعربات محمَّلة بأسلحة آلية، ولكن لا أعرف الجهة التي تنتمي إليها. رأيت عربتين من عربات الجيش تطلقان النار على الميليشيات، ولكن قوات الجيش انصرفت بعد ذلك بقليل. أُصبت بطلقة في ظهري وأنا أجري بحثاً عن مكان آمن. في الوقت الذي ذهبنا فيه إلى المظاهرة، كان معظم الناس لا يزالون يرتدون الملابس التقليدية. لم يكونوا مسلحين" .

ومن بين المتظاهرين أيضاً **أحمد عمر أحمد الفزاني**، ويبلغ من العمر 16 عاماً، وكان قد غادر منزله حوالي الساعة السادسة مساءً مع شقيقه الأصغر، البالغ من العمر 14 عاماً، للمشاركة في المظاهرة، ولكنه أُصيب بطلقة في البطن، ونقله أحد الأشخاص الذين كانوا متواجدين في المكان بسيارته إلى مستشفى شارع الزاوية. وقد قال شقيقه الأكبر لمنظمة العفو الدولية:

" في حوالي الساعة التاسعة مساءً تلقيت مكالمة هاتفية من مستشفى شارع الزاوية لإبلاغي بأن شقيقي هناك. ذهبت ووجدتهما والدم يغطيهما" .

وكان من بين القتلى فتاة واحدة على الأقل تُدعى **عائشة الصادق الهاشمي**، وشابان يبلغ عمر كل منهما 16 عاماً، وهما **مصعب أحمد رضا بن عامر**، و**موسى صبري موسى الحاج**، بالإضافة إلى اثنين على الأقل من المسعفين، وأحدهما هو سائق سيارة الإسعاف الذي تُوفي إثر انفجار بعدما ضُربت سيارة الإسعاف بأسلحة ثقيلة. وقد علمت منظمة العفو الدولية من العاملين في مشرحة مستشفى الزاوية أن جسد السائق قد تمزق إلى أشلاء أُحضرت إلى المستشفى في كيس مع ساقين. وقال العاملون في المشرحة: "أحضروا أشلاءه في كيس مع خمسة دينارات كانت في جيوبه". كما شاهد مندوبو المنظمة في المشرحة ساقين أُخريين من جثة لم يتم التعرف على صاحبها.

وقال **أحمد سعيد عمر التريكي**، البالغ من العمر 22 عاماً:

"كنت في سيارة إسعاف عندما أصابتنا قذيفة من مدفع مضاد للطيارات عيار 23 مليمتر. حدث هذا حوالي الساعة الحادية عشرة ليلاً. أُصبت في البطن وأنا في غرغور، بعيارات أطلقها أشخاص في شاحنة من طراز " تويوتا" . أما سائق سيارة الإسعاف، واسمه علي البوسيفي، فتُوفي من جراء الحروق الناجمة عن قصف السيارة" .

ولم يكن المتظاهرون وأفراد الإسعاف هم وحدهم الذين تعرضوا للقتل والإصابة، بل أُصيب أيضاً بعض المارة بطلقات طائشة. ومن هؤلاء سيدة تُدعى **مبروكة محدب**، وتبلغ من العمر 42 عاماً، حيث قالت لمنظمة العفو الدولية.

" خرجت إلى الشرفة لأحضر بطانية ابني فأُصبت بطلقة في الظهر. كانت الساعة حوالي الخامسة والنصف، ولم أكن أشارك في المظاهرات. كانت كتائب درع ليبيا [وهي مجموعات من الميليشيات تخضع لوزارة الدفاع] تحمي منطقتنا، وكان القتال يدور على مسافة تستغرق نحو 10 دقائق أو 15 دقيقة من بيتنا. بعد أن أُصبت، أخذت أستنجد فجاء جيراني وأهلي لإنقاذي ونقلوني إلى المستشفى" .

وذكرت نقابة الصحفيين بطرابلس أن **صالح عياد حفيانة**، المصور الصحفي لدى "وكالة فساطو الإخبارية"، قد قُتل بينما كان يغطي المظاهرة. كما أُصيب ثلاثة صحفيين آخرين بطلقات نارية، بينما تعرض صحفيان آخران للضرب والاحتجاز لفترة وجيزة على أفراد أيدي الميليشيات.

وأوضح بعض الأشخاص لمنظمة العفو الدولية أنهم واجهوا صعوبات في الحصول على العلاج الطبي، حيث سيطرت الميليشيات على عيادة خاصة قريبة من غرغور، وكانوا يبحثون عن المتظاهرين المصابين. فقد حكى شخص، يبلغ من العمر 32 عاماً، عن خوفه وهو يتلقى العلاج في عيادة خاصة في شارع الانتصار، كان قد نُقل إليها إثر إصابته أثناء المظاهرة، قال:

" بمجرد دخولي [العيادة]، طلب مني الطبيب ألا أُفصح عن اسمي الحقيقي، حيث كان من الواضح أنني من منطقة " سوق الجمعة" [وهي منطقة في طرابلس تُعد معقلاً لإحدى الميليشيات التي كانت ضالعة في القتال يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2013]. وأوضح لي الطبيب أن أفراد الميليشيا حضروا بحثاً عن رجل آخر مصاب، ولكنه منعهم من أخذه وقال لهم إن الرجل ما زال في حاجة للعلاج. وقام الطبيب بإخفاء الرجل وعلاجه تحت السرير حتى تمكن من إخراجه ووضعه في سيارة إسعاف" .

وقد ظل ذلك الشخص في العيادة لمدة ساعتين ثم نُقل إلى المستشفى، واستطرد قائلاً:

" رأيتُ ستة أشخاص يُقتلون أمامي، بينهم رجل شُطر نصفين، وامرأة بُتر وجهها" .

وقد أصرَّ ذلك الشخص، في حديثه مع منظمة العفو الدولية، على أن المظاهرة كانت سلمية في البداية، وأنه كان يسير وهو يحمل راية بيضاء.

أما **محمد**، البالغ من العمر 30 عاماً، فأُصيب بطلقات في البطن، أسفرت عن إصابات في الكبد والأمعاء. وقال محمد إنه نُقل بعد إصابته إلى أحد معسكرات كتائب "درع ليبيا" في منطقة صلاح الدين بطرابلس، حيث تعرض للركل والضرب. وفي نهاية المطاف، أشفق عليه أحد المسلحين، فأخرجه من المعسكر، وأخذه إلى سيارة إسعاف نقلته إلى المستشفى لتلقي العلاج الطبي.

الاعتداءات على مخيم النازحين داخلياً

في حوالي الساعة العاشرة من مساء يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وفيما يبدو أن له صلة بما حدث في المظاهرة، توجهت حوالي أربع عربات تُقل مسلحين يرتدون ملابس مدنية وعسكرية إلى مخيم الفلاح للنازحين داخلياً من أهالي مدينة تاورغاء. وبالرغم من أنه لم تتضح الجهة التي ينتمي إليها هؤلاء المسلحون، فقد ذكر شهود العيان الذين التقى بهم مندوبو منظمة العفو الدولية أن المسلحين كانوا يتحدثون بلهجة مصراتة. ويقع المخيم بالقرب من منطقة غرغور، وكان القتال لا يزال مستمراً هناك في تلك الأثناء. وقد بدأ المسلحون، الذين كانوا يحملون بنادق كلاشنكوف، في استجواب سكان المخيم المجتمعين عند البوابة، وطلبوا منهم إبراز وثائق الهوية. وروى أحد شهود العيان لمنظمة العفو الدولية ما حدث آنذاك، فقال:

*" وصفونا بأننا عبيد واستخدموا عبارات أخرى مهينة. واستفز ذلك **فيصل خميس المرموح**، وهو أحد النازحين من تاورغاء، فدخل في مشادة مع المسلحين، مما دفعهم إلى البدء في إطلاق النار بشكل عشوائي. أُصيب أحد المباني بطلقات، وبدأ الناس في الاختباء لحماية أنفسهم" .*

وقد أُصيب فيصل خميس المرموح بطلق ناري في ركبته.

وبالرغم من هذا الهجوم على المخيم، وبالرغم من الاعتداءات السابقة الموثَّقة من جانب ميليشيات غرغور ضد مخيم الفلاح للنازحين من تاورغاء، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في يوليو/تموز 2013، فقد تقاعست السلطات الليبية عن توفير الحماية للمخيم في تلك الليلة.

وكان جميع سكان مدينة تاورغاء، البالغ عددهم نحو 40 ألف نسمة من الليبين السود، قد نزحوا من ديارهم في أغسطس/آب 2011، بعدما أجبرتهم على ذلك جماعات مسلحة من مصراتة اتهمتهم بأنهم يؤيدون حكم العقيد معمر القذافي. وعلى مدى شهور في أعقاب النزاع، ظل أهالي تاورغاء عرضةً للملاحقة من جانب الميليشيات، كما عانوا من الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل. ومنذ عام 2011، تعرضت مخيماتهم، التي يقع معظمها في طرابلس، لهجمات بالذخيرة الحية عدة مرات.

وفي صباح اليوم التالي، تُوفي **عبد المطلب أبو بكر أبو زتاية**، وهو حلاق من المقيمين في مخيم نازحي تاورغاء وكان يبلغ من العمر 28 عاماً، وذلك من جراء إصابته بطلق ناري في الهجوم الثاني الذي شنته ميليشيات مصراتة. كما أُصيب شخصان آخران، هما **ميلاد صالح أبو شريدة** و**عبد الرحمن سالم عمر**، بطلقات نارية ونُقلا إلى المستشفى للعلاج.

وذكر سكان المخيم، الذين تحدث معهم مندوبو منظمة العفو الدولية، أنه في حوالي الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم 16 نوفمبر/تشرين الثاني، حضرت إلى المخيم شاحنة صغيرة بيضاء من طراز "تويوتا" وكانت تُقل أربعة مسلحين. ودخل المسلحون من بوابة المخيم ومرة أخرى طلبوا وثائق الهوية من أربعة من نازحي تاورغاء، الذين كانوا قد تجمعوا عند البوابة لحماية عائلاتهم من أية اعتداءات أخرى. وكان المسلحون يتحدثون بلهجة مصراتة، حسبما ورد، وقد أهانوا سكان المخيم مجدداً بعبارات من قبيل: "أنتم تاورغاء، سوف نقتلكم" و"نحن

أسيادكم".

وعندما رفض عبد المطلب أبو بكر أبو زتاية تسليم بطاقة هويته، أطلق المسلحون النار عليه في صدره، فتُوفي في الحال. كما أُصيب ميلاد صالح أبو شريدة بطلق في ساقه، بينما أُصيب عبد الرحمن سالم عمر بطلق في أعلى ذراعه اليمنى، وكادت رصاصة أخرى أن تخترق رأسه.

وأفادت عائلة عبد المطلب أبو بكر أبو زتاية أن تقرير الطب الشرعي أثبت أن سبب الوفاة هو الإصابة بعيار ناري أُطلق من مسافة قريبة جداً. وإثر إطلاق النار، تجمع عدد آخر من سكان المخيم، وعندئذ انصرف المسلحون.
وبالرغم من هذه الواقعة، وبالرغم من مناشدات مجلس تاورغاء المحلي وأعيان تاورغاء، لم تكن السلطات الليبية قد وفرت أية قوات أمن لحماية سكان المخيم وقت إجراء مقابلات منظمة العفو الدولية مع أهالي المخيم يومي 19 و20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

وكانت منظمة العفو الدولية قد حثَّت السلطات الليبية، في تقرير موجز صدر في أكتوبر/تشرين الأول 2013، على حماية جميع النازحين داخلياً من أهالي تاورغاء من التهديدات والهجمات الانتقامية التي تشنها ميليشيات مصراتة. ووثَّقت المنظمة واقعة استخدام القوة الميتة بشكل تعسفي وغير مشروع من جانب ميليشيات غرغور ضد أهالي مخيم الفلاح للنازحين داخلياً، مما أدى إلى وفاة سائق سيارة أجرة يُدعى ميلاد مصباح عبد اللطيف القرش، يوم 25 يوليو/تموز 2013. وبالرغم من هذه الواقعة، وما يماثلها من هجمات أخرى موثَّقة، فقد تقاعست السلطات عن توفير الحماية للمخيم، مما يعرِّض سكانه لمزيد من المخاطر.

عمليات الاختطاف

يبدو من شهادتين جمعتهما منظمة العفو الدولية من اثنين من المصابين أن أفراد الميليشيات في غرغور كانوا يحتجزون أشخاصاً في ظروف تُعد بمثابة إخفاء قسري، ومن بينهم نساء وربما عدد قليل من النازحين داخلياً من تاورغاء. وقد احتُجز هؤلاء في عدد من "الفيلات" الخاصة بمسؤولين سابقين في نظام القذافي، والتي تسيطر عليها الميليشيات وتستخدمها كمقار عسكرية.

وقد كان أوس الهاشمي وأخاه أديب الهاشمي من بين المعتقلين من أهالي تاورغاء الذين أُفرج عنهم خلال هجوم على مقر الميليشيات.

اختطف أديب محمد رجب الهاشمي، البالغ من العمر 21 سنة، وشقيقه أوس، وهو في الثالثة والعشرين من عمره، من منزلهما في منطقة الهضبة، بطرابلس، في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2013. ووصف أديب ما حدث لمنظمة العفو الدولية على النحو التالي: "*كانت الساعة حوالي 2:00 فجراً عندما أتوا إلى بيتنا. كنا جميعاً نياماً، أخي أوس، وجدي ووالداي. جاء نحو ستة رجال وقرعوا الباب؛ ففتح أخي الباب ووجهوا فوهة بندقية إليه. كانوا مسلحين ببنادق الكلاشنيكوف. وقاموا بتكبيل يديه خلف ظهره ووضعوه في صندوق السيارة. وسألوا عن الموجودين في البيت غيره، ثم عادوا لاقتيادي، ووضعوني في الصندوق أيضاً. وبعد ذلك، ذهبوا لإحضار والدي ووضعوه في المقعد الخلفي للسيارة. وعادوا من جديد إلى البيت وجلبوا كُتيبات العائلة وخمسة هواتف محمولة وحاسوبي المحمول الشخصي. وعند ذلك، حاول والدي الهرب فلحقوا به وأطلقوا النار على ساقه اليسرى. كنا في صندوق السيارة ولكني سمعت العيار الناري. جاءوا في سيارتين مدنيتين عاديتين؛ ولم يكن أي شيء مكتوب عليهما، ولم نعرف من هم*". واقتيد أديب وشقيقه بعد ذلك إلى منزل خاص في حي غرغور، حسبما زعم، بينما نقل والدهما، محمد، إلى "مستشفى الحوادث أبو سليم" للعلاج من الجرح الذي لحق به جراء إصابته بالعيار الناري أثناء محاولته الفرار.

وعقب الاختطاف، احتجز أديب وشقيقه طيلة 12 يوماً في المجمع التابع للميليشيا في حي غرغور، في ظروف ترقى إلى مرتبة الاختفاء القسري. وأثناء ذلك، تعرضا، كلاهما، للتعذيب ولسوء المعاملة. وواصل أديب حديثه قائلاً: "*"لم نكن نعرف سبب أخذهم لنا أو المكان الذي اقتادونا إليه. سألنا وأبلغونا بأننا في غرغور. قالوا: 'أنتم تاورغاء'، واتهمونا بدعم النظام السابق. لم تكن لنا مشاكل مع أي شخص، كما لم نشارك في القتال [النزاع المسلح في 2011]. وضعونا وحدنا في غرفة. وخلال اليومين الأولين، لم يأت أحد لرؤيتنا، ولكن دخل رجلان علينا الغرفة في ليلة اليوم الثالث. أخذوا أخي إلى غرفة أخرى، حيث قاموا بتعذيبه. وبعد نصف ساعة، أعادوه وأخذوني. وظل خمسة رجال يضربونني بقضبان معدنية وخراطيم الغاز لنحو نصف ساعة. ثم وضعوا سلك كهربائي فوق قدميّ، وقاموا بإيصاله بمقبس الكهرباء، وبصعقي بالصدمات الكهربائية. وعندما انتهوا مني، أعادوني إلى الغرفة وأخذوا أخي لضربه من جديد. وعندما انتهوا من أوس، عادوا إلي مرة أخرى. واستمر التعذيب حتى الصباح. وبعد أربعة أيام، عادوا وأخذوا أخي وضربوه مجدداً. لم نكن نعرف فيما إذا كانوا أعضاء في كتيبة ما؛ إذ لم يبلغونا سوى أنهم من مصراتة، وكانوا يتكلمون بلهجة أهل مصراتة. رأينا كميات كبيرة من الأسلحة في البيت. وكانت سيارات تحمل اسم 'كتيبة أسود الصحراء' تدخل المجمع وتخرج منه*".

وأخلي سبيل أديب وشقيقه في 15 نوفمبر/تشرين الثاني عقب استيلاء متظاهرين رافقهم أعضاء في "قوات الردع الخاصة"، التابعة لوزارة الداخلية، على المجمع التابع للميليشيا. واقتيدا إلى مجمع في قاعدة معيتيقة الجوية، بطرابلس، واحتجزا هناك لخمسة أيام لاستجوابهما. وفي غضون ذلك، سمح لهما بإعادة الاتصال مع عائلتهما.

وتلقى أوس العلاج الطبي لما لحق به من جروح نتيجة للتعذيب. وفي اليوم الخامس، أطلق سراح الشقيقين.

وتواصلت الاعتقالات والهجمات الانتقامية عند نقاط التفتيش، حسبما زُعم، حتى 16 نوفمبر/تشرين الثاني.

وقد نُقل **حمزة التومي**، البالغ من العمر 20 عاماً، إلى مستشفى شارع الزاوية في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بعدما أوقفه أحد أفراد الميليشيات في غرغور وأطلق النار على رأسه، حسبما زُعم. وكان حمزة التومي يستقل سيارةً مع صديق له، عندما استوقفهم مسلحون وراحوا يسألونهم عن رأيهم بخصوص مصراتة. وبعد ذلك، تبعهم أحد أفراد الميليشيات وأطلق النار على زجاج السيارة الخلفي وعلى أحد الإطارات، حسبما زُعم. وقد شاهد مندوبو منظمة العفو الدولية الأضرار التي لحقت بالسيارة، حيث كانت واقفةً خارج المستشفى، ويتفق مظهرها مع تلك الأقوال، على ما يبدو. كما كان مندوبو المنظمة متواجدين في المستشفى أثناء نقل حمزة التومي إليها لتلقي العلاج الطبي.

التحقيقات

ترحب منظمة العفو الدولية بما أعلنه رئيس الوزراء الليبي عن البدء في إجراء تحقيق بخصوص أعمال القتل. وقد قام مندوبو منظمة العفو الدولية، يوم 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بزيارة المشرحة في مستشفى شارع الزاوية، حيث كان يتم تشريح الجثث وإعداد تقارير الطب الشرعي الأولية، باعتبار ذلك خطوةً أولى في التحقيقات الجنائية.

وفي لقاء مع مندوبي منظمة العفو الدولية، يوم 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أكد النائب العام أيضاً أنه تم البدء في إجراء تحقيق. وترحب منظمة العفو الدولية بهذه التصريحات، وكذلك بالخطوات التي اتخذتها النيابة، ولكنها تنوِّه إلى أن التحقيقات بخصوص الانتهاكات على أيدي الميليشيات، منذ انتهاء النزاع، نادراً ما أسفرت عن محاكمات جنائية ناجحة.

وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات الليبية أن تجري أيضاً تحقيقات بخصوص ما تردد عن عمليات احتجاز غير مشروعة على أيدي الميليشيات في غرغور. وبالمثل، تهيب المنظمة بالسلطات أن تجري تحقيقات بخصوص الادعاءات عن عمليات الاحتجاز التعسفي عند نقاط التفتيش في طرابلس، وأعمال القتل غير المشروعة، وحالات استخدام القوة بشكل تعسفي ينطوي على انتهاكات من جانب مجموعات من مسلحين، يومي 15 و16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بغض النظر عن الانتماءات السياسية لهؤلاء المسلحين.

الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن

بعد أن أطلقت الميليشيات النار على المتظاهرين السلميين، توجه بعض المشاركين في المظاهرة إلى بيوتهم لإحضار أسلحتهم والتقاتل مع الميليشيات. وانضم إليهم في بادئ الأمر بعض سكان المنطقة، الذين شعروا بالحاجة إلى حماية بيوتهم. كما تشير المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية إلى أن بعض أفراد الأجهزة الأمنية الحكومية شاركوا في المظاهرة بصفتهم الشخصية. وكان بعض المسلحين الذين شاركوا في الاشتباكات، على ما يبدو، من "الثوار" السابقين الذين اندمجوا في مؤسسات الدولة بعد انتهاء النزاع. وقد قالوا إنهم كانوا يتصرفون بصفتهم الشخصية ولم يتبعوا أية أوامر. ومن شأن مشاركة هؤلاء في الاشتباكات، فضلاً عن تقاعس الشرطة عن التدخل لحماية المتظاهرين والمارة وسكان المنطقة من عمليات إطلاق النار بشكل متهور على أيدي الميليشيات، أن تسلِّط الضوء على الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن. كما تبين الحاجة إلى آلية فحص "الثوار" السابقين فحصاً دقيقاً قبل إدماجهم في مؤسسات الدولة.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، أوضح "ثائر" سابق، يبلغ من العمر 37 عاماً وانضم إلى الشرطة العسكرية بعد انتهاء النزاع في عام 2011، أنه بعد أن استخدمت الميليشيات أسلحةً ثقيلة ضد المتظاهرين، من بينها مدافع "آر بي جي" ورشاشات آلية وأسلحة مضادة للطائرات عيار 23 مليمتر، توجه هو إلى منزله لارتداء زيه العسكري وإحضار أسلحته. كما قال إن بعض ضباط الشرطة العسكرية الآخرين قد شاركوا في الاشتباكات المسلحة، ولكنهم كانوا يتصرفون بصفتهم الشخصية. وأضاف هذا الشخص قائلاً إنه بحلول الساعة الرابعة والنصف عصراً كانت المظاهرة قد تحولت إلى اشتباكات مسلحة، وأن وحدات عسكرية أخرى، مثل كتائب "درع ليبيا" وقوات الجيش، كانت تشارك في القتال. كما قال إنه قرر أن يقاتل ضد ميليشيات غرغور بعدما سمع أنها اختطفت أشخاصاً عقب الاشتباكات مع "كتائب ثوار سوق الجمعة". وأقر ذلك الشخص بأن "كتائب ثوار سوق الجمعة" اختطفت أيضاً بعض الأشخاص وكانت تحتجزهم في مركز احتجاز في قاعدة معيتيقة في طرابلس.

وفي وقت لاحق من مساء اليوم نفسه، شاركت في القتال أيضاً عدة ميليشيات متمركزةً في طرابلس، بحثاً عن ميزة تتفوق بها على الميليشيات المنافسة.

وقد عجزت السلطات الليبية، منذ انتهاء النزاع المسلح، عن لجم الميليشيات، التي تشكلت في عام 2011 للقتال ضد قوات القذافي، كما عجزت عن المضي قُدماً في نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها على نحو يتماشى مع معايير حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، سُمح لأفراد الميليشيات بالاندماج في الأجهزة الأمنية الحكومية دون وجود معايير واضحة لتجنيدهم ودون توفر التدريب اللازم لهم. والأهم من ذلك أن إدماج المقاتلين السابقين المناهضين لنظام القذافي في الشرطة القضائية واللجنة الأمنية العليا بوزارة الداخلية وغيرها من أجهزة الدولة قد تم دون آلية فحص منهجي لهؤلاء المقاتلين من أجل استبعاد مرتكبي جرائم التعذيب وغيرها من الجرائم المؤثمة بموجب القانون الدولي. وبالرغم من أن هذه الميليشيات تتلقى في أحيان كثيرة رواتب من الدولة وتتبع وزارات عدة، فقد ظلت في معظم الأحيان تعمل بشكل مستقل، وتحافظ على التسلسل القيادي الخاص بها، وتتصرف وفقاً لمصالحها السياسية أو الشخصية.

وفي مارس/آذار 2013، اعتمد المؤتمر الوطني العام القرار رقم 27 بعد يومين من الاشتباكات بين ميليشيات زنتان، التابعة لوزارة الدفاع، واللجنة الأمنية العليا. وقد ألزم القرار جميع "التشكيلات المسلحة غير القانونية" بمغادرة طرابلس، كما ألزم القوات التابعة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية بإعادة التمركز خارج العاصمة. وفي

يونيو/حزيران 2013، اعتمد المؤتمر الوطني العام القرار رقم 53، الذي كلَّف الحكومة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحل جميع التشكيلات المسلحة غير القانونية وتقديم اقتراح لإدماج أعضاء الكتائب المسلحة بحلول نهاية عام 2013. وفي غضون الشهور الأخيرة، تزايدت مطالبة منظمات المجتمع المدني الليبي بتطبيق القرارين وعودة الشرطة والجيش الوطني إلى الشوارع.

وفي أعقاب مقتل متظاهرين في طرابلس يوم 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وما أعقب ذلك من اشتباكات، طالب مجلس طرابلس المحلي بإعلان العصيان المدني والإضراب العام احتجاجاً على ما ترتكبه الميليشيات من انتهاكات في العاصمة. ونُظمت مظاهرات يومية في ميدان الجزائر بالعاصمة للمطالبة بعودة الشرطة والجيش للحفاظ على النظام العام. وفي 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أعلن رئيس مجلس طرابلس المحلي استمرار الإضراب حتى خروج جميع المجموعات المسلحة غير القانونية من المدينة، ودعا إلى تنظيم مظاهرة حاشدة يوم الجمعة 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 في ميدان القدس بالقرب من غرغور، بينما دعا نشطاء إلى تنظيم مظاهرات أمام مقار الميليشيات.

واستجابةً لمناشدات منظمات المجتمع المدني، أعلن مجلس مصراتة المحلي، يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، انسحاب جميع ميليشيات مصراتة في غضون 72 ساعة. كما أصدر مجلس غريان المحلي، وهي مدينة تقع على مسافة حوالي 80 كيلومتراً جنوب طرابلس، إعلاناً مماثلاً. وقد بدأت ميليشيات المدينتين في الانسحاب من طرابلس.

وفي 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، قدمت الحكومة خطة لإخراج جميع الميليشيات من العاصمة وإدماجها في قوات الأمن. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن هذه الخطة لا تتضمن معايير واضحة للتجنيد ولا آليات محددة للفحص بما يكفل استبعاد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. ومع انسحاب الميليشيات من طرابلس، يتعين على الحكومة أن تبدأ في تطبيق إجراءات للتصدي للإفلات من العقاب وضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات عن أفعالهم وتقديمهم إلى ساحة العدالة.

وبالتزامن مع برنامج نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها، يجب على السلطات أن تعمل على بناء قدرات الشرطة، بمساعدة المجتمع الدولي، وأن تكفل لها أن تكون معدةً إعداداً جيداً للتدخل وممارسة المهام الشرطية بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان.

ليبيا
عندما أطلقت الميليشيات النار على المتظاهرين

شهدت العاصمة الليبية طرابلس، يومي 15 و16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أعلى مستويات العنف منذ انتهاء النزاع في البلاد عام 2011، وذلك عندما أطلقت الميليشيات النار على مئات من المتظاهرين السلميين كانوا يطالبون بخروج الميليشيات من المدينة.

وكان المتظاهرون قد استشاطوا غضباً من تقاعس الحكومة عن نزع سلاح الميليشيات وإعادة بناء جهاز الشرطة والجيش الوطني، فخرجوا إلى الشوارع لمواجهة أولئك الذين يعتبرونهم مسؤولين عن استمرار انعدام القانون في العاصمة.

كانت المظاهرة سلمية، ولكن المتظاهرين قُوبلوا بعنف يتسم بالتهور من جانب أفراد الميليشيات، الذين أطلقوا النار على المتظاهرين باستخدام أسلحة ثقيلة وبنادق هجومية.

وفي الساعات التي أعقبت إطلاق النار، عمَّت الفوضى طرابلس بعد أن تحولت المظاهرة إلى اشتباكات مسلحة.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية